مجلس الوزراء وافق خلال اجتماعه الأسبوعي على مرسوم تأجيل اجتماعات مجلس الأمة

الخالد: النواب شركاء في مسؤولية أمور البلاد والحكومة كانت ومازالت تمد يد التعاون البناء والمثمر

جانب من اجتماع مجلس الوزراء أمس

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر امس في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء، وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بما يلي:

بناء على التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه الصادرة بواسع حكمته وتقديره من ضرورة العمل على تهيئة الأجواء السياسية لتحقيق التعاون المنشود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال منح تهدئة لازمة لتصفى فيها النفوس وتتدبر فيها الألباب سبل الرشاد سعيا لوقفة مراجعة تتيح للجميع تقويم مسار المرحلة السابقة وتلمس الطريق الأسلم لإصلاح الممارسة البرلمانية ودرء ما يشوبها من درنات جعلت فقدان الثقة بين السلطتين وتجاوز الحدود الفاصلة بين اختصاصات السلطات هو شعار المرحلة الماضية. وإعمالا لهذه التوجيهات السامية فقد وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم استنادا لنص المادة 106 من الدستور بتأجيل اجتماعات مجلس الأمة لمدة شهر اعتبارا من اليوم (أمس) الاثنين 28 من رجب 1433 هجري الموافق 18 من يونيو 2012 ميلادي.

ومجلس الوزراء وهو يؤكد السمع والطاعة لتوجيهات صاحب السمو الأمير قائدا لمسيرتنا فإنه يتوجه إلى الاخوة أعضاء مجلس الأمة بوصفهم الشركاء في مسؤولية أمور البلاد للتأكيد على أن الحكومة كانت ولاتزال تمد يد التعاون البناء والمثمر بقلب مفتوح ونية خالصة ورغبة حقيقية صادقة في تجسيد روح الفريق الواحد الذي يضع الكويت الغالية في مقدمة الأولويات لتحقيق الآمال العريضة التي يعقدها علينا أهلها ومتجاوزين كل أسباب ومعوقات المرحلة السابقة واضعين نصب الأعين مرضاة الله والضمير وأن يكون رائدنا دائما مصلحة الكويت العليا وأهلها الأوفياء. ثم عبر سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك عن صادق التعازي والمواساة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود والأسرة المالكة والشعب السعودي الشقيق بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود مؤكدا أن فقدانه يمثل خسارة كبيرة ليس للمملكة العربية السعودية الشقيقة وحسب بل للأسرة الخليجية والأمتين العربية والإسلامية.

واستذكر سمو رئيس مجلس الوزراء المواقف الطيبة والمآثر العديدة للفقيد الكبير فقد كان أخا عزيزا وفيا ورمزا بارزا قدم الكثير لوطنه ولامته العربية والإسلامية على مدى عقود طويلة منوها بما عرف عنه من دور مشهود في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، نسأل المولى القدير للفقيد الكبير الرحمة والغفران والرضوان وأن ينعم عليه بفسيح جناته وأن يديم على المملكة العربية السعودية الشقيقة وشعبها الكريم دوام العزة والرخاء تحت راية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وقيادته الحكيمة. ثم استعرض المجلس في مستهل أعماله الرسائل الموجهة لصاحب السمو الأمير من كل من جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية الشقيقة وفخامة إيلين جونسون سيرليف رئيس جمهورية ليبيريا وفخامة الرئيس روسين بليڤنيلييف رئيس جمهورية بلغاريا وفخامة الرئيس د.إكليل ظنين رئيس جمهورية القمر المتحدة. كما اطلع المجلس على الرسالة الموجهة لسمو رئيس مجلس الوزراء من رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي بري، وقد تناولت هذه الرسائل العلاقات المشتركة الطيبة بين الكويت وهذه الدول وسبل تنميتها في مختلف المجالات والميادين. وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء القاضي بـ «تكليف لجنة الشؤون القانونية برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء لإعداد الصيغة النهائية والتشكيل المعتمد للجنة التحقيق في تداعيات صدور قرار تحكيم بشأن عقد (كي داو) المبرم بين شركة صناعات البتروكيماويات البترولية الكويتية وشركة داو للكيماويات الأميركية». فقد أصدر مجلس الوزراء قراره بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة د.عدنان أحمد شهاب الدين وعضوية كل من: عبدالمحسن يوسف جمال عضوا، د.عبدالله مسفر الحيان عضوا، المستشار فؤاد جاسم الماجد عضوا ومقررا وستتولى اللجنة المهام التالية:

● مراجعة مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وإبرام العقد والإجراءات والموافقات القانونية التي تم اتخاذها لاعتماده مع دراسة شروط العقد ومدى مناسبة التعويض الاتفاقي الموجود به مع الأصول التعاقدية المعمول بها في العقود المماثلة بما في ذلك مراجعة مبررات إلغاء العقد وانعكاساته الاقتصادية.

● مدى اتفاق الخطوات التي اتخذت لإلغاء اتفاقية المشاركة (كي داو) مع الإجراءات القانونية السليمة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الخصوص من حيث مبررات الإلغاء والآثار المترتبة على هذا الإلغاء وتداعياتها.

● تقييم أعمال فريق الدفاع المكلف من القطاع النفطي والجهود التي بذلت في الدفاع عن موقف الشركة ومدى كفايتها وما إذا كان ثمة تقصير أو تراخ تسبب في صدور الحكم وفق الصيغة التي صدر بها.

● تقييم الجهود التي بذلت خلال فترة التفاوض بعد الإلغاء لإيجاد حل قبل صدور الحكم في الموضوع.

● اقتراح الإجراءات القانونية والإدارية المناسبة في مواجهة أي وجه من وجوه التقصير أو التهاون ذات الصلة بهذا الأمر ومحاسبة المتسببين فيها. وللجنة أن تبحث في كافة الجوانب والتفاصيل ذات العلاقة بهذا الموضوع واستدعاء من تراه من المتخصصين في مختلف المجالات لاستكمال هذا البحث كما للجنة الاستعانة بمن تراه لمعاونتها في إنجاز مهمتها على النحو الأكمل وعلى كافة الجهات الحكومية تقديم العون المطلوب لها. وأعرب مجلس الوزراء عن أمنياته للجنة بالنجاح والتوفيق في أداء مهمتها في إيضاح جميع الحقائق المتعلقة بهذه المسألة الحيوية ومحاسبة كل من يثبت مسؤوليته عن تقصير أو تهاون. ووافق المجلس على توصية بنك الكويت المركزي بشأن إعادة سك المسكوكات المعدنية النقدية المتداولة باستخدام تقنية المعدن المطلي بالكامل بدلا من استخدام المعدن المتجانس وذلك تفاديا للاستخدام غير المشروع المتمثل في صهر المسكوكات والاستفادة من معادنها. كما بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

وزير الإعلام: استخدام وتفعيل المادة 106 من الدستور حق أصيل لصاحب السمو

أكد وزير الإعلام الشيخ محمد عبدالله ان استخدام وتفعيل المادة 106 من الدستور حق أصيل لأبي السلطات صاحب السمو الأمير لأسباب يقدرها سموه.

وقال الشيخ محمد عقب اجتماع مجلس الوزراء من الواضح ان هذا الإجراء جاء في وقت نحتاج فيه جميعا لمزيد من ترتيب الأوراق والأولويات ووضع أسس التعاون بين السلطات لتتكامل الجهود في المرحلة المقبلة.

وتنص المادة 106 من الدستور على أن «للأمير ان يؤجل بمرسوم اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تجاوز شهرا ولا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة ولا تحسب مدة التأجيل ضمن فترة الانعقاد».

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أثناء لقائه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون

صاحب السمو هنأ رئيس سيشل الصديقة

مرسوم أميري بتأجيل اجتماعات مجلس الأمة

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ومحافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل

صدر أمس مرسوم أميري بتأجيل انعقاد اجتماعات مجلس الأمة لمدة شهر، فيما يلي نصه:

مرسوم رقم 149 لسنة 2012 بتأجيل انعقاد اجتماعات مجلس الأمة بعد الاطلاع على الدستور والمادة 106 منه.

وعلى القانون رقم 12 لسنة 1963 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم رقم 13 لسنة 2012 بدعوة مجلس الأمة للانعقاد بالدور العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر.

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

رسمنا بالآتي:

مادة أولى:

يؤجل انعقاد اجتماعات مجلس الأمة لمدة شهر اعتبارا من الاثنين 28 من رجب 1433 هجري الموافق 18 يونيو 2012 ميلادي.

مادة ثانية:

على الجهات المعنية تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره ويبلغ الى مجلس الأمة وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر المبارك الحمد الصباح

صدر بقصر السيف في 28 رجب 1433 هجري

الموافق 18 يونيو 2012 ميلادي

وقد استقبل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بقصر السيف صباح أمس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، كما استقبل سموه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون، واستقبل سموه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، كما استقبل سموه محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل.

من جهة أخرى، بعث صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة الى الرئيس جيمس اليكس ميشيل رئيس جمهورية سيشل الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده، متمنيا له موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة الى الرئيس جيمس اليكس ميشيل رئيس جمهورية سيشل الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده، متمنيا له موفور الصحة والعافية، كما بعث سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ببرقية تهنئة مماثلة.

أكد أن بريطانيا سنت قانوناً يسمح للحكومة بغلق الوصلة الخاصة بالمواقع

العبدالله: نحتاج ترتيبات لترشيد وسائل التواصل الاجتماعي

الشيخ محمد العبدالله والمتحدثون في ندوة «شبابنا والإعلام الجديد.. الحماية والوقاية» (هاني عبدالله)

أكد وزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله ان الاستخدام الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي بحاجة الى تشريعات مع ضرورة تقنين الاستخدام، لافتا الى ان بريطانيا وهي الدولة التي صدرت الديموقراطيات لجميع دول العالم قامت منذ فترة بسن قانون يسمح للحكومة حينما تشاء بغلق الوصلة الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي ومن حقها الآن اذا قررت احد المواقع أن تقوم بذلك وفق القانون.

وأوضح في تصريح صحافي عقب ندوة «شبابنا والاعلام الجديد.. الحماية والوقاية» التي نظمتها ادارة الاعلام الخليجي بوزارة الاعلام مساء امس الاول ان الحكومة الكويتية تسعى الى سن تشريعات تنظم الأعمال في شتى المجالات ومن ضمنها تشريع لتنظيم العمل الاعلامي في مجال التواصل الاجتماعي وأضافا انه ليس بالأمر الجديد وسبق أن صرح به، لافتا الى ان الأمر بحاجة لصياغة القوانين ومن ثم يقوم مجلس الامة بإصدارها، مشيرا الى ان وزارتي الاعلام والمواصلات والجهات المختصة تعكف على صياغة مشاريع قوانين تمكن الجهات المهنية من تنظيم التعامل مع هذه الوسائل وفق القنوات الدستورية المنصوص عليها وهي ان يتم رفع مرسوم لمجلس الامة ستناقشه لجان المجلس ويطرح للتصويت.

ورفض العبدالله الاجابة عن سؤال يتعلق بعملية التدوير الوزاري قائلا ارجو توجيه السؤال لمن يملك الاجابة عنه.

وحول القانون الاعلامي الجديد لقطر الخاص بتنظيم الاعلام قال : نتمنى الاستفادة من جميع تجارب الدول الصديقة وخصوصا الشقيقة منها، ولاشك ان الامور التي نوقشت في اجتماع مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون هو التنسيق فيما بين دول مجلس التعاون والاستفادة المتبادلة من التجارب وعلى رأسها عملية تنظيم عملية التواصل الاجتماعي

وحول عمل تقنين لاستخدامات مواقع التواصل الاجتماعي قال: نحن نتحدث عن سبل تمكين المغرد او مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي من الدخول لهذه المواقع واستخدام شخصيات خاصة او اعتبارية وكذلك فرض نوع من المحاسبة على من يتجرأ على القوانين المحلية، لافتا الى ان شركة تويتر في شهر ديسمبر الماضي غيرت من سياستها الداخلية بحيث أصبح الآن من صلاحياتها حذف اي تغريدة مسيئة او غير مقبولة اذا وردت اليها رسالة من اي شخص ويتم حذفها. وحول رأيه في العلاقة بين المجلس والحكومة قال العبدالله: العلاقة الى مزيد من الازدهار والاستقرار .

وكان العبدالله قد استهل عرض تجربته الشخصية كمغرد مسؤول وأثرها على الرأي العام، وقام بتقديم احر التعازي لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوفاة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، داعيا الله ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويدخله فسيح جناته.

وقال: ان التطور الرهيب والانفجار غير الطبيعي لمفهوم الاعلام منذ العام 2004 وحتى الآن يستوجب على الجميع حماية ووقاية شبابنا من المفاهيم الدخيلة على الاعلام، مشيرا الى الاستخدام غير الطبيعي لمواقع التواص الاجتماعي «التويتر والفيسبوك» ولفت الى انه بدأ في الاستخدام بشكل بسيط في السكن الجامعي بجامعة هارفارد، انتقل بعدها الى كاليفورنيا في العام 2006 ووصل عدد المستخدمين انذاك الى 100 مليون مستخدم.

واستعرض العبدالله بعض الارقام والاحصائيات حول تضاعف اعداد مستخدمي «الفيس بوك» حول العالم والذي بدأ في العام 2008 بـ 100 مليون مستخدم وتضاعف الى ان وصل الى 900 مليون صفحة في آخر احصائية صدرت في شهر مارس الماضي، أي ما يعادل صفحة لكل 7 أفراد في العالم.

وأشار الى أن هناك 150 مليون مستخدم أميركي منهم 7 ملايين و500 الف صفحة لمن هم دون الـ 13 عاما ضمنها 5 ملايين مستخدم دون سن العاشرة، لافتا الى ان هذا امر ممنوع ومخالف لقواعد «الفيس بوك» مشيرا الى انه من المتوقع ان يزيد العدد الى 100 مليون.

واشار الى تجربته الشخصية على «تويتر» لافتا الى انه في 14 فبراير الماضي كان عدد المتتبعين له 2039، وصل خلال شهر الى 5 آلاف متتبع، وخلال أقل من شهرين بلغ عدد المتتبعين 10 آلاف، لافتا الى ان عدد تغريداته كانت لا تزيد على 170 تغريدة، ومنذ توليه الحقيبة الوزارية بلغ عدد تغريداته فقط 40 تغريدة موضحا انها تحمله مسؤولية كبيرة خاصة في ظل استخدام الهاتف الذكي دون ادنى مسؤولية.

ولفت الى انه يغير حسابه كل اربعة أيام منذ ان اصبح مسؤولا حتى لا يتم اختراقه من قبل احد ونشر تغريدات غير حقيقة.

من جانبه تناول الباحث في الاعلام الخارجي بوزارة الاعلام محمد الدوسري محور اهمية شبكات التواصل الاجتماعي، موضحا ان اهميتها تكمن في سلسلة النشاطات التي يحتويها الاعلام الجديد.

واشار الى احصائية حول الخدمات الاخبارية في وسائل الاتصال الحديثة في الكويت حيث تبين وجود 62 خدمة اخبارية 12 منها صحف الكترونية و10 لخدمات تابعة لصحف ورقية و15 خدمة تابعة لشخصيات معلن عنها و15 خدمة رياضية، مبينا ان بعض هذه الخدمات لا تعلن عن ممولها او من يقف خلفها، لافتا الى ضرورة ان يعرف كل مغرد مصدر المعلومة التي تقدمها حتى يستطيع ان يبني قناعته عليها. واختتم حديثه بالقول: انا من دعاة الحرية ووزارة الاعلام من مناهل الحرية لذلك نحن نبحث عن مصادر المعلومة وعن مصدرها الخارجي.

من جانبه قال د.خالد الجفناوي من جامعة الكويت ان حرية الرأي والتعبير هي حرية نسبية، مشيرا الى ان دول الخليج من حقها الحذر من وسائل التواصل الاعلامية الحديثة وابرزها «تويتر»، واشار الى ان سلبيات ومخاطر وسائل الاتصال الاجتماعي كثيرة ومتعددة، فبعض الاشخاص يستعملونها في التعدي على الناس بقذفهم ويجب ان يكون هناك آلية من قبل وزارة الاعلام لتقنين عملية استخدام «تويتر» والـ «فيسبوك»، ووقف الترويج السريع للشائعات عبر تلك الوسائل.

من جهتها قالت المغردة سارة الدريس انه لا يجوز مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي او افشاء سريتها ما يخيفنا بعدها من عدم وجود قوانين لحماية المغردين ولابد من ان يكون هناك رقابة لكن دون ان توضع في يد شخص يمارس الانتقائية.

● عائشة الجلاهمة
عبدالله البالول

ردا على ما أثير حول قرار الترقيات الذي أصدرته مؤخراً

وزارة الخارجية: اتخاذ الإجراءات القانونية في ضوء ما ستسفر عنه تحقيقات النيابة العامة

صرح مدير الادارة القانونية في وزارة الخارجية - ردا على ما اثير حول قرار الترقيات الذي اصدرته الوزارة مؤخرا - بما يلي:

اولا: يخضع الموظفون الديبلوماسيون والقنصليون لأحكام القانون رقم 21 لسنة 1962 بنظام السلكين الديبلوماسي والقنصلي الذي تكفل ببيان كل ما يتعلق بتعيين وترقية وتأديب وانهاء خدمة الموظفين المشمولين بهذا النظام تمييزا لهذه الفئة من الموظفين عن الموظفين الخاضعين لقانون ونظام الخدمة المدنية.

ثانيا: تسري وتطبق احكام هذا القانون على هذه الفئة من الموظفين ولا يتم اللجوء لتطبيق احكام قانون الخدمة المدنية او اي قانون اخر الا فيما لم يقم قانون السلكين بتنظيمه وذلك التزاما بنص المادة 47 من ذات القانون.

ثالثا: بالرجوع لقانون السلكين نجد ان المشرع قد افرد فصلا كاملا من قانون السلكين في شأن التأديب وذلك من المادة 29 الى المادة 39 لذا فان الوزارة يتوجب عليها تطبيق احكام هذه المواد ولا يتم تطبيق احكام اي قانون اخر في هذا الشأن الا وفقا لمنطوق هذه المواد.

رابعا: انه وفي اطار نظام التأديب الخاضع له موظفو الوزارة من الديبلوماسيين والقنصليين ووفق ما اثير مؤخرا بشأن قرار الترقيات فان المادة 39 من قانون السلكين قد نصت على ما يلي: «تسري الاحكام الخاصة بوقف الترقية للموظف الديبلوماسي والقنصلي الذي توقع عليه احدى العقوبات التأديبية بالتطبيق لأحكام المواد من 133 الى 137 من القانون رقم 7 لسنة 1960 الخاص بالوظائف العامة المدنية وتعديلاتها - والذي حل محله المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته».

وعليه فان قانون السلكين في هذه المادة قد حصر الاحالة الى قانون الخدمة المدنية بشان اجراءات وقف الترقية فقط عند تطبيق احدى العقوبات التأديبية ولم تتم الاشارة فيه لحالة وقف الترقية لمن هم محالون للتحقيق.

ومع ذلك فان القرار المشار اليه يخضع لرقابة الجهات الادارية المختصة (ديوان الخدمة) وهو محل لمراجعة تلك الجهات بموجب نص المادة 34 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته والتي نصت على انه «يخطر ديوان الخدمة المدنية بصورة من القرارات الصادرة من الجهة الحكومية بالتعيين او بالترقية او بمنح العلاوات التشجيعية وذلك خلال 15 يوما من تاريخ صدورها ولديوان الخدمة المدنية ان يعترض على القرارات المخالفة للقوانين او اللوائح ويبلغ اسباب الاعتراض الى هذه الجهة خلال 30 يوما من اخطاره بها». وفي حال صدور اي ملاحظة من الجهة المذكورة حول القرار سيتم اتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها.

خامسا: ستقوم وزارة الخارجية باتخاذ الاجراءات التأديبية المنصوص عليها بالقانون في ضوء ما ستسفر عنه تحقيقات النيابة العامة.

سادسا: تهيب الوزارة لتوخي الدقة في التعامل مع اوضاع الديبلوماسيين من موظفي الوزارة الذين افرد لهم المشرع نظاما قانونيا ووظيفيا خاصا بهم نظرا لوضعهم الخاص.

رمضان: خطة توسعة سريعة لحوادث «الصباح»

قام مدير منطقة الصباحية الطبية التخصصية د.عادل العصفور امس بجولة تفقدية في مستشفى الصباح وبعدها مباشرة عقد اجتماعا ورؤساء الاقسام الطبية للتعرف على احتياجاتهم والمشاكل التي تواجههم تمهيدا لحلها وتذليل العقبات التي تواجههم.

وقال د.العصفور، في تصريح له عقب الاجتماع، ان الهدف من الجولة هو التعرف على المشاكل التي تواجه عمل المسؤولين والعاملين في مستشفى الصباح لبحثها والعمل على حلها في اقرب فرصة. من جانبه، اكد مدير مستشفى الصباح د.عباس رمضان ان الاجتماع ناقش المشاكل والخطط المستقبلية اللازمة لتطوير المستشفى. كما اشار د.رمضان الى ان الاجتماع شهد وضع خطة توسعة سريعة لحوادث الصباح، كاشفا عن البدء في إزالة الشبرات القديمة وإنشاء مبنى مكون من اربع طوابق للباطنية والجراحة.

كما كشف د.رمضان عن تبرع من البنك الوطني لتوسعة مستشفى البنك الوطني للاطفال، مشيرا الى ان قيام وزارة الصحة بإنشاء قسمين للعلاج التطوري والامراض العصبية للاطفال في المستشفى.

● حنان عبدالمعبود